

بضم المفدال (١٠ نواب) الى الحكومة ، بينما انسحبت منها — بسبب ذلك — قائمة حقوق المواطن (٣ نواب) ، وذلك بعد قبول حزب العمل بعدة شروط فرضها عليه المفدال ، أهمها عدم الموافقة على انسحاب من الضفة الغربية قبل حسم الامر في انتخابات عامة . وخلال تلك الاونة ، التي استؤنفت فيها الاتصالات البندئية بشأن انسحاب جزئي آخر من سيناء ، بعد ان كانت الحكومة السابقة قد انجزت اتفاقات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية ، كثر الطعن في شخصية رابين ، الذي وصف بأنه ضعيف ومتردد وغير قادر على اتخاذ قرارات حاسمة ، بينما لوحظ ان وزير الدفاع بيريس يعمل على تقوية مركزه ودعم قوته ، فيحظى بشعبية متزايدة ويتجه الى طرح حلول استراتيجية بعيدة المدى للمشاكل التي تجابهها اسرائيل ، لا تختلف كثيرا في منهجها عن الطرق البنغوريونية الكلاسيكية — وهي حلول غير غريبة بالنسبة لعقليات بيريس ، تلميذ بن غوريون النجيب .

ويبدو ان رابين ، الذي كان محسوبا على الحمايم ووصل بفضل تأييدهم ، الى حد ما ، الى منصب رئيس الحكومة ، تنبه لهذا الوضع مبكرا ، وراح يعمل على تقوية مركزه كرئيس للحكومة وقائد لحزب العمل في ضوء واقع الاوضاع السياسية داخل اسرائيل التي تنتجها ، عامة ، نحو اليمين والتصلب . وكان من اولى النشاطات التي قام بها رابين في هذا المجال التودد الى غولده مئر ، رئيسة حكومة اسرائيل السابقة ، التي لا تزال تحظى بتأييد الصقور « الادبي » ، ومحاولة كسب رضاها بواسطة استئشارتها من حين لآخر قبل اتخاذ قرارات مهمة ، على الصعيدين الداخلي والخارجي . ويظهر ان رابين نجح في محاولاته هذه ، فكسب بذلك أيضا عطف وتأييد قسم لا بأس به من صقور حزب العمل . وفي مرحلة لاحقة عاد رابين وصحح علاقاته مع ليكود اليميني ، وبعد ان وصف بيغن في احدى جلسات الكنيست بأنه « شخصية متخفية » — وعن حق — تراجع عن وصفه هذا وأجرى « صلحة » مع زعيم ليكود ، راح على اثرها يستشير في الحالات الصعبة . وفي الوقت نفسه يصر رئيس حكومة اسرائيل على عدم قطع علاقاته مع حركة حقوق المواطن ، التي زاد عدد نوابها من ٣ الى ٤ بعد انضمام الياف ، الامين العام السابق لحزب العمل ، اليها اثر انشقاقه عن الحزب ، رغم ان الحركة ليست ضمن الائتلاف الحكومي ، فيقوم أيضا باطلاع زعماء الحركة على مواقف حكومة اسرائيل وتحركاتها ، معلنا أنه تعهد بالقيام بذلك قبل ان تنسحب الحركة من الحكومة . أما آخر تحركات رابين في هذا المجال فكانت اسكات طويل اللسان اريئيل شارون ، الجنرال الذي يتمتع بتأييد فئات واسعة في اسرائيل ، بتعيينه . . . مستشارا له ، وذلك — كما يبدو — في محاولة (ناجحة) للحد من تأثير « تحالف » وزير الدفاع بيريس مع رئيس الاركاب الجنرال غور ، الذي قد يشكل تهديدا لمركزه ، خاصة في المجال الامني الحساس . ومن ناحية ثانية ، أدت هذه التحركات الى الحد من نفوذ وزير الخارجية آلون ، الذي يتزعم جناح « الحمايم » ، رسميا ، ويطالب باتباع سياسة أكثر مرونة من تلك التي ينتهجها بيريس او رابين .

ان هذه التحالفات السياسية لا تؤدي ، بالطبع ، الا الى اتخاذ مواقف متصلبة ، تدفع نحو مواقف أكثر تصلبا ، لان اي تحرك قد ينم عن مرونة او اعتدال سيؤدي الى ضعفة تلك التحالفات ، وبالتالي الى سقوط الحكومة واجراء انتخابات جديدة — وهو وضع يرى معظم حكام اسرائيل انفسهم حاليا في غنى عنه ، في المرحلة الحالية على الاقل . وبعبارة أخرى : ان الاوضاع السياسية الداخلية في اسرائيل لا تترك مجالا غير العودة الى المواقف المتصلبة السابقة — وربما كخطوة على الطريق نحو مواقف أكثر